

وهذا يعني قول محمد رحمه الله **فان قيل** العليل في غير السبيلين انما لم يكن حدثا بعد
الموت وانهما قد تحقق الزوج وكان السبيلين **قلت** لا زوج في غير السبيلين بعد
السبيلين فدا الحكم عليه فلم يجعل حدثا وان وجدت حقيقة الزوج في غير السبيلين
كما يشاء فانه ليس بحدث وان خرج مع زوج منقته والفساد حدث لا يخرج من
غير السبيلين وان كان قليلا كما في الكافي لكن لوجاب ضعيف لان انتباهه على
الفرق بين الزوج والسبيلين وقدر الكلام فيه **قوله** ومن التليل لانهما خارج
من زوج وذلك لانه ليس محل للزوجة فاذا خرجت يتبين انها قد نشأت عنه
لعارض وهو الزوج **قوله** ولا يلزم سقط منه اي في الزوج لانها قد طاهر وما عليها
من البزء قليلا فلا يكون نجسا فلا يكون حدثا **قوله** خلافا لما في رحمه الله لقوله لم يست
ثم جرحه فليتوضا الطهرت العرق هذا الذكر وللصبيعة وضمان لقوت وتوفي
ابو ثور حوزم الانفراج فعلى هذا يدخل فيه الوتر ويلزم منه انتقاض الطهارة
بسته لدخوله تحت الحدث واما العرق فالتغالب استعماله في العقل من الرجل المراد
والجواب عن الحديث ان المراد غسل اليد والوضوء يطلى عليه طاق قوله عليه السلام
بركة الطعام والوضوء قبله **قوله** وفرض الغسل رتب الغسل على الوضوء
لانها طهارتان متعلقتان بالبدن والمطهرة الوضوء الكثير والغسل اسم من الغسل
وهو غسل تمام البدن **قوله** المصنفة والاستنشاق وهما فرضان عليان وكفا
لما حدته احكام الفرض الاعتقادي وسننناك عندناك والثاني **فان قلت**
ان ارادوا بترك فرض الغسل الفرض الاعتقادي لا يتحقق لا يقع هذا الجواب لانها سننناك
عندناك وانما الفرض الاجتهادي لا يقع ما يستعمل وغسل البدن لانه فرض اعتقادي

فان قيل العليل في غير السبيلين انما لم يكن حدثا بعد الموت وانهما قد تحقق الزوج وكان السبيلين قلت لا زوج في غير السبيلين بعد السبيلين فدا الحكم عليه فلم يجعل حدثا وان وجدت حقيقة الزوج في غير السبيلين كما يشاء فانه ليس بحدث وان خرج مع زوج منقته والفساد حدث لا يخرج من غير السبيلين وان كان قليلا كما في الكافي لكن لوجاب ضعيف لان انتباهه على الفرق بين الزوج والسبيلين وقدر الكلام فيه قوله ومن التليل لانهما خارج من زوج وذلك لانه ليس محل للزوجة فاذا خرجت يتبين انها قد نشأت عنه لعارض وهو الزوج قوله ولا يلزم سقط منه اي في الزوج لانها قد طاهر وما عليها من البزء قليلا فلا يكون نجسا فلا يكون حدثا قوله خلافا لما في رحمه الله لقوله لم يست ثم جرحه فليتوضا الطهرت العرق هذا الذكر وللصبيعة وضمان لقوت وتوفي ابو ثور حوزم الانفراج فعلى هذا يدخل فيه الوتر ويلزم منه انتقاض الطهارة بسته لدخوله تحت الحدث واما العرق فالتغالب استعماله في العقل من الرجل المراد والجواب عن الحديث ان المراد غسل اليد والوضوء يطلى عليه طاق قوله عليه السلام بركة الطعام والوضوء قبله قوله وفرض الغسل رتب الغسل على الوضوء لانها طهارتان متعلقتان بالبدن والمطهرة الوضوء الكثير والغسل اسم من الغسل وهو غسل تمام البدن قوله المصنفة والاستنشاق وهما فرضان عليان وكفا لما حدته احكام الفرض الاعتقادي وسننناك عندناك والثاني فان قلت ان ارادوا بترك فرض الغسل الفرض الاعتقادي لا يتحقق لا يقع هذا الجواب لانها سننناك عندناك وانما الفرض الاجتهادي لا يقع ما يستعمل وغسل البدن لانه فرض اعتقادي

وان ارد

وان ارد كلاهما يلزم الجمع بين معنيين المشتركان كان كل منهما حقيقيا او لطيفيا
والجواز ان كان احدهما جازيا **قلت** المراد المصلحة الام الشامل للمعتدين المذكورين
السبع يوم المجاز وهو ما يفتي المجازيون انه **قوله** طعام قداما ليس بكذا في ذنوبي
الغسل والى البتة واما التلطي فغير قال في واقعته لا بد من ان يخرج ويخرج الى الماء
على موضع واختاره البزء ولا بد من ان لا يخرج يعبر **قوله** وفي الذكرين يخرج
قال الاستاذ سلمة الله في خواص الاحكام والذكرين والونيم والمنا لا يمنع الطهارة
وضوء كانت او غسل لانها لا تمنع نفوذ الماء واختلف في مثل العين والظلم
بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه فلهذا في الاطلاق كلام ولا يلزم
الماء داخل العينين لانه يورث العي وباطن الجرح للضرورة والجرح في الجرح
في الدين ولكن ينبغي ان لا ينضم جنونه على وجه المبالغة والشره ليس للماء
الى اصول الاغصان **قوله** واما تعقب القرمط وهو الذي يعلق في شحم الاذن
والجرح قراطة كذا في التيجاح وبالفارسية كوشواره **قوله** وعنه البعض لا يجب
ايصال الماء اليها في الغسل وقد اختاره الكافي حيث قال اختلف اغتسل وطهر
الماء داخل الجلبة جاز لا تخرقه **واستدل** ان ما دخل تحت خطاب واحد قطعاً
يجعل كالشيء الواحد كجميع البدن الداخل تحت قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفروا
ولذا جاز نقل البزء فيمنه من معنوا الى آخر بخلاف اليدين والرجلين في الوضوء
ولهذا لم يجر نقل البزء فيهما **فان قلت** فيبغي ان يجوز نقل البزء من اليد الى اليد
ومع الرجل الى الرجل في الوضوء لدخولهما تحت الامر بالغسل **قلت** اليدان و
الرجلان شعبان حقيقة وشي واحد كما فعلت بالشبه الا ان في الوضوء

فان قيل العليل في غير السبيلين انما لم يكن حدثا بعد الموت وانهما قد تحقق الزوج وكان السبيلين قلت لا زوج في غير السبيلين بعد السبيلين فدا الحكم عليه فلم يجعل حدثا وان وجدت حقيقة الزوج في غير السبيلين كما يشاء فانه ليس بحدث وان خرج مع زوج منقته والفساد حدث لا يخرج من غير السبيلين وان كان قليلا كما في الكافي لكن لوجاب ضعيف لان انتباهه على الفرق بين الزوج والسبيلين وقدر الكلام فيه قوله ومن التليل لانهما خارج من زوج وذلك لانه ليس محل للزوجة فاذا خرجت يتبين انها قد نشأت عنه لعارض وهو الزوج قوله ولا يلزم سقط منه اي في الزوج لانها قد طاهر وما عليها من البزء قليلا فلا يكون نجسا فلا يكون حدثا قوله خلافا لما في رحمه الله لقوله لم يست ثم جرحه فليتوضا الطهرت العرق هذا الذكر وللصبيعة وضمان لقوت وتوفي ابو ثور حوزم الانفراج فعلى هذا يدخل فيه الوتر ويلزم منه انتقاض الطهارة بسته لدخوله تحت الحدث واما العرق فالتغالب استعماله في العقل من الرجل المراد والجواب عن الحديث ان المراد غسل اليد والوضوء يطلى عليه طاق قوله عليه السلام بركة الطعام والوضوء قبله قوله وفرض الغسل رتب الغسل على الوضوء لانها طهارتان متعلقتان بالبدن والمطهرة الوضوء الكثير والغسل اسم من الغسل وهو غسل تمام البدن قوله المصنفة والاستنشاق وهما فرضان عليان وكفا لما حدته احكام الفرض الاعتقادي وسننناك عندناك والثاني فان قلت ان ارادوا بترك فرض الغسل الفرض الاعتقادي لا يتحقق لا يقع هذا الجواب لانها سننناك عندناك وانما الفرض الاجتهادي لا يقع ما يستعمل وغسل البدن لانه فرض اعتقادي

يصال